التعديات على الأراضى الزراعية وانعكاساتها على الأمن الغذائى فى مصر

دكتور / على عبد المحسن على عبد السيد

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

المستخلص:

تتمثل مشكلة البحث فى استمرار ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية على الرغم من وجود التشريعات الزراعية التى تجرم ذلك . واستهدف البحث تقييم اثر التعد ى على الأراضى الزراعية على الامن الغذائى فى مصر واقتراح الاساليب التى من شأنها الحد من التعد ى على الأراضى الزراعية لزيادة الانتاج الزراعى على المستوى القومى ، ومن ثم رفع معدلات الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية وتخفيض العجز فى الميزان التجارى الزراعى ، والحد من تفاقم مشكلة البطالة بين الريفيين . واستخدم البحث اسلوب التحليل الوصفى لتحقيق هدف البحث .

وأوضحت نتائج البحث ان جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها بالبناء خلال الفترة (١٩٨٣ – ٣١/ ٢٠٠٨) قد بلغت حوالى ١٣٤ الف فدان ، و بلغت جملة الفاقد النوعى فى الاراضى الزراعية نتيجة تدهور انتاجيتها نحو ٦٥٨,٧ الف فدان .

كما أوضحت النتائج ان اهم اسباب التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر تتمثل فى كل من زيادة عدد الأسر الريفية ، وضعف غرامة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية ، والاستثناءات من حظر البناء على الاراضى الزراعية ، ووجود نسبة كبيرة من الاراضى الزراعية المصرية ضمن الفئات الانتاجية المنخفضة مما يشجع ملاكها على تحويلها الى انشطة غير زراعية ، والسماح بتوصيل المرافق الى المبانى المخالفة على الاراضى الزراعية ، ومحدودية انتشار ظاهرة تأجير المبانى السكنية فى المناطق الريفية .

وأوضحت النتائج ان اهم الأثار المترتبة على التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى مصر قد تمثلت فى خسارة صافى الدخل الزراعى حوالى ١,٧٦ مليار جنيها كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩) فى الدورة الزراعية البصل فى العروة الشتوى يعقبه الطماطم فى العروة الصيفى ، بالاضافة الى خسارة فى الانتاج من المحاصيل الزراعية بلغت حوالى ٣٦٢ الف طن من محصول القمح و ٤٦١ الف طن من محصول الذرة الشامية وذلك فى حالة زراعة القمح فى العروة الشتوى يعقبه ذرة شامية فى العروة الصيفى مما أثر على مساهمة الانتاج المحلى فى الأمن الغذائى المصرى ، بالاضافة الى نحو ٣٣٥ مليون جنيها تكاليف استصلاح اراضى زراعية جديدة لتعويض التعدى الكمى على الاراضى الزراعية القديمة .

وقد أوصى البحث بزيادة الحد الادنى لغرامات البناء على الاراضى الزراعية لتكون رادعة واكثر فعالية فى الحد من التعدى على الاراضى الزراعية ، وعدم السماح بتوصيل المرافق للمبانى التى تم اقامتها بالتعدى على الاراضى الزراعية ، و التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية فى ضوء الموارد المائية الحالية ومشروعات تطوير الرى ، والاستمرار فى مشروعات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية للحد من التدهور النوعى فى الاراضى الزراعية وتحقيق درجة اعلى فى الاعتماد على الانتاج المحلى لتحقيق الامن الغذائى فى مصر .

مقدمة :

تستهدف إستراتيجية التنمية الزراعية فى مصر حتى عام ٢٠٣٠ زيادة معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية من نحو ٥٤,٤ % للقمح ، ٥٣,٢ % للذرة الشامية عام ٢٠٠٧الى نحو ٨٠,٨ % للقمح ، ٩١,٩ % للذرة الشامية عام ٢٠٣٠ ، فى الوقت الذى تعاني فيه الأراضي الزراعية والتى تعد احد اهم الموارد الاقتصادية الزراعية فى توفير الغذاء من مشكلتين رئيسيتين تتمثل المشكلة الاولى فى التعدي المستمر علي الرقعة الزراعية وتحويلها من الاستخدام الزراعي إلي استخدامات أخري غير زراعية حيث بلغت جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها بالبناء خلال الفترة (١٩٨٣ – ٢٠٠٨) حوالى ١٣٤ الف فدان بالاضافة الى التعدى على نحو ٤٢٠٠ فدان اثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، و تتمثل المشكلة الثانية فى التدهور المستمر لمعدلات خصوبة التربة الزراعية في العديد من الأراضى الزراعية حيث انخفضت مساحة الاراضى الزراعية ذات الفئة الانتاجية الاولى الى حوالى ٩٧٨ الف فدان كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) مقابل نحو ٣ مليون فدان كمتوسط للفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٠)، مما سيؤثرعلى الامن الغذائى فى مصر ، والناتج المحلى الزراعى ، وتفاقم مشكلة البطالة فى الريف .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث فى أن استمرار ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء على الرغم من وجود التشريعات الزراعية التى تجرمها مما أدى الى التناقص المستمر لمتوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر ، و استمرار تدهورانتاجية الاراضى الزراعية ، مما يؤثرعلى معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية لتحقيق الامن الغذائى المصرى ، وانخفاض الناتج المحلى الزراعى ، وتفاقم مشكلة البطالة فى المناطق الريفية .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث الي تقييم اثر التعديات على الأراضى الزراعية على الامن الغذائى فى مصر ، واقتراح الاساليب التى من شأنها الحد من التعدى على الأراضى الزراعية فى مصر لزيادة الانتاج الزراعى على المستوى القومى ، ومن ثم رفع معدلات الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية وتخفيض العجز فى الميزان التجارى الزراعى ، والحد من تفاقم مشكلة البطالة بين الريفيين ، وسوف يتم تحقيق الهدف الرئيسى للبحث من خلال الوسائل التالية :

- التعرف على التعدى الكمى والتدهورالنوعى فى الاراضى الزراعية فى مصر.
- دراسة اسباب التعدى على الاراضى الزراعية فى مصر.
- دراسة الأثار المترتبة على التعدى الكمى على الاراضى الزراعية على أهم المتغيرات فى القطاع الزراعى فى مصر وخاصة الامن الغذائى المصرى .
- التعرف على دور الظهير الصحراوى فى الحد من التعدى على الاراضى الزراعية لتحقيق درجة أعلى من الاعتماد على الذات فى توفير الامن الغذائى المصرى .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

استخدم هذا البحث أسلوب التحليل الوصفي ، واعتمد البحث على البيانات الثانوية والتى تصدرها كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بالاضافة الى البحوث ذات العلاقة بموضوع البحث والتى امكن الاطلاع عليها .

مناقشة النتائج :

اولا : التعدى الكمى والتدهور النوعى فى الاراضى الزراعية فى مصر :

يتناول هذا الجزء من البحث التعدى على الاراضى من حيث اشكال التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر، وتوزيعها الجغرافى وكذا التدهور النوعى فى هذه الاراضى ، كما تقديرتطور متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية و تطور وضع تشريعات مواجهة مخالفات التعدى على الاراضى الزراعية ، وفيما يلى عرضا لذلك :

أ – أشكال التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر:

يستثنى قانون الزراعة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٣م من حظر البناء على الاراضى الزراعى مشروعات النفع العام ، والمساكن الخاصة بشرط استقرار الحيازة لمدة ٣ سنوات وعدم وجود مسكن خاص للمالك وزوجته واولاده القصر على مستوى المحافظة ، ومشروعات الانتاج الحيوانى والمشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى . وقد بلغت جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها بالبناء وتم تحرير محاضر مخالفة لها منذ اضافة باب ثالث الى قانون الزراعة بخصوص عدم المساس بالرقعة الزراعية والمحافظة على خصوبتها عام ١٩٨٣ وحتى ٣١ /٣/ ٢٠٠٨ حوالى ١٣٤ الف فدان بمتوسط سنوى ٥,١٦ الف فدان ، منها نحو١٨,٩ الف فدان تمثل ١٤,١ % مشروعات النفع العام ، وحوالى ٢٧,٧ الف فدان تمثل ٢٠,٧ % مساكن خاصة ومشروعات انتاج حيوانى ، فى حين بلغت مساحة الاراضى الزراعية التى تم البناء عليها بالمخالفة حوالى ٨٧,٥ الف فدان تمثل ٦٥,٢ % ، جدول رقم (١) . بينما أشارت دراسة للهيئة العامة للتخطيط العمرانى الى ان هناك تفاوتا كبيرا فى تقديرالفاقد السنوى فى الاراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ – ٢٠٠٤ (يتراوح مابين١٧,٨ ـ ٦٠ الف فدان) وفقا للمصادر المختلفة ، وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بتقدير متوسط الفاقد السنوى فى الاراضى الزراعية ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٥ بنحو ١٢,٤ الف فدان (على اسس موضوعية عن طريق تقديرالزيادة السكانية خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٥ ومعدل استخدام كل الف نسمة من هذه الزيادة للاراضى فى التوسع العمرانى فى كل من الريف والحضر) وهو مايميل اليه هذا البحث . جدول رقم (٢) .

جدول رقم (١): أشكال التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر خلال الفترة (١٩٨٣- ٢٠٠٨/٣/٣١)

البيان	الف فدان	% من الجملة
مشروعات النفع العام	18.٩	١٤.١
مساكن خاصة ومشروعات انتاج حيوانى	27.7	20.7
تعديات البناء بالمخالفة	87.5	65.2
الجملة	134.1	100.0

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية لحماية الأراضي ، إدارة الإحصاء ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٢):المتوسط السنوى للتعديات على الأراضى الزراعية فى مصر وفقا للمصادر المختلفة خلال الفترة (١٩٥٢ – ٢٠٠٥)

الفترة	المتوسط السنوى للمساحة المتعدى عليها (الف فدان)	المصدر
١٩٥٢ ـ ١٩٨٤	١٧,٨	المجالس القومية المتخصصة
١٩٥٢ ـ ١٩٩٦	٣٠ ـ ٦٠	الهيئة العامة للتخطيط العمرانى
١٩٦١ ـ ١٩٨٢	٤٥	(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء)
١٩٨٢ ـ ٢٠٠٢	٥٠	المجالس القومية المتخصصة
١٩٨٣ ـ ٢٠٠٤	٥٧,١	وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى
١٩٨٥ ـ ٢٠٠٥	١٢,٤	الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، قطاع البحوث والدراسات والتخطيط العمرانى ، تأكل الاراضى الزراعية من منظور التخطيط العمرانى فى مصر ، يناير ٢٠٠٧ .

ب – التوزيع الجغرافى لمساحات التعدى على الاراضى الزراعية فى مصر:

نظرا لاستمرار ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية فقد تم صدور امر نائب الحاكم العسكرى الخاص بالحفاظ على الاراضى الزراعية عام ١٩٩٦ ، واصبحت البيانات الخاصة بالتعديات على الاراضى الزراعية على مستوى المحافظات تصدروفقا لذلك التاريخ ، وتعتبر محافظة القاهرة أكثر المحافظات تعديا على الاراضى الزراعية بالبناء حيث بلغت مساحة الاراضى الزراعية المتعدى عليها بالبناء بها نحو ٤١١٦ فدان تمثل حوالى ١٦,٥ %من اجمالى مساحة الاراضى الزراعية المتعدى عليها بالبناء على مستوى الجمهورية والبالغة نحو ٢٤٩٤٨ فدان وذلك منذ صدور امر نائب الحاكم العسكرى الخاص بالحفاظ على الاراضى الزراعية عام ١٩٩٦ وحتى ٣١ /٣/ ٢٠٠٨ ، وتاتى محافظة القليوبية فى المرتبة الثانية بمساحة ٢٩١١ فدان تمثل ١١,٧ % ، وتحتل محافظة الجيزة المرتبة الثالثة بمساحة ٢٨٣٩ فدان تمثل ١١,٤ % ، وتأتى محافظة الاسكندرية فى المرتبة الرابعة بمساحة ٢١٧٦ فدان تمثل ٨,٧ % ، وتأتى محافظة الدقهلية فى المرتبة الخامسة بمساحة ١٩٦٧ فدان تمثل ٧,٩ % ، تليها محافظات كل من اسيوط ، سوهاج ، قنا ، المنيا ، دمياط ، كفر الشيخ ، البحيرة ، المنوفية ، الفيوم ، الاقصر، الشرقية ، بنى سويف ، الاسماعيلية ، اسوان ، السويس ، مطروح ، بورسعيد ، الوادى الجديد على الترتيب. جدول رقم (٣).

ج – التدهور النوعى فى الأراضى الزراعية فى مصر :

نتيجة للتنمية الزراعية الرأسيه فقد حدث اسراف في إستخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات و مياه الرى مما ادي لتعرض الاراضى الزراعية الى الكثير من عوامل التدهور (زيادة القلوية والملوحة - ارتفاع مستوى الماء الارضى - اختلاف طبوغرافية سطح الارض ووجود طبقات صماء داخل القطاع الارضى واندماج التربة) الامر الذى انعكس على انخفاض مساحة اراضى الفئة الانتاجية الاولى ذات الانتاجية المرتفعة على مستوى الجمهورية من حوالى ٣ مليون فدان كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) الى حوالى٩٧٨,٤ الف فدان كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) ، وزيادة مساحة الاراضى ذات الفئة الانتاجية الثانية والثالثة والرابعة وهى اراضى منخفضة الانتاجية مقارنة بالاراضى ذات الفئة الانتاجية الاولى مما يعد فقدا نوعيا فى الاراضى الزراعية ، ويمكن تحويل

التدهور النوعى فى الاراضى الزراعية الى صورة كمية وذلك من خلال نسبة الجدارة الانتاجية للفئات الانتاجية المختلفة الى الفئة الانتاجية الاولى حيث ان الانخفاض الذى حدث فى مساحة الاراضى ذات الفئة الانتاجية الاولى قابله زيادة فى مساحات الاراضى الزراعية التى تقع فى الفئات الانتاجية الثانية والثالثة والرابعة ، ويقدر الفاقد بنحو ١٧,٤ % من الفدان فى حالة تحول فدان من الاراضى ذات الفئة الانتاجية الاولى الى الاراضى ذات الفئة الانتاجية الثانية ، وبنحو ٣٤,٧ % من الفدان فى حالة تحول فدان من الاراضى ذات الفئة الانتاجية الاولى الى الاراضى ذات الفئة الانتاجية الثالثة ، وبنحو ٥٢,١ % من الفدان فى حالة تحول فدان من الاراضى ذات الفئة الانتاجية الاولى الى الاراضى ذات الفئة الانتاجية الرابعة ، وبنحو ٦٩,٦ % من الفدان فى حالة تحول فدان من الاراضى ذات الفئة الانتاجية الاولى الى الاراضى ذات الفئة الانتاجية الخامسة ، وعلى ذلك فقد بلغت جملة الفاقد النوعى فى الاراضى الزراعية نتيجة تدهور انتاجيتها نحو ٦٥٨,٧ الف فدان ، وذلك للفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) مقارنة بالفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٠)، جدول رقم (٤).

جدول رقم (٣): التوزيع الجغرافى لمساحات التعدى على الاراضى الزراعية خلال الفترة (١٩٩٦ – ٣١ /٣/ ٢٠٠٨)

المحافظات	المساحات الاراضى الزراعية المتعدى عليها (فدان)	% من اجمالى الجمهورية	الترتيب
الاسكندرية	2176	8.7	٤
البحيرة	546	2.2	١٢
الغربية	115	0.5	١٧
كفر الشيخ	796	3.2	١١
الدقهلية	1967	7.9	٥
دمياط	1323	5.3	١٠
الشرقية	183	0.7	١٦
الاسماعيلية	141	0.6	١٨
بورسعيد	9	0.0	٢٢
السويس	18	0.1	٢٠
المنوفية	348	1.4	١٣
القليوبية	2911	11.7	٢
القاهرة	4116	16.5	١
الجيزة	2839	11.4	٣
بنى سويف	155	0.6	١٧
الفيوم	276	1.1	١٤
المنيا	1416	5.7	٩
اسيوط	1842	7.4	٦
سوهاج	1804	7.2	٧
قنا	1705	6.8	٨
اسوان	49	0.2	١٩
الاقصر	197	0.8	١٥
الوادى الجديد	2	0.0	٢٣
مطروح	14	0.1	٢١
اجمالى الجمهورية	24948	100.0	

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية لحماية الأراضي ، إدارة الإحصاء ، بيانات غير منشورة .

د – تطور نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر:

بدراسة تطور متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر منذ صدور قانون الزراعة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠١٠ فقد لوحظ ان نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر قد أخذ اتجاها عاما متناقصا خلال فترة الدراسة (١٩٨٣-٢٠١٠) وبلغت حدها الادنى0.111 فدان / نسمة (2.67 قيراط / نسمة) عام ٢٠٠٨ ، و حدها الاقصى نحو ٠,١٣٣ فدان / نسمة (3.26 قيراط / نسمة) عام 1995 جدول رقم (١) بالملحق ، وقد أخذ متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر اتجاها عاماً متناقصاً خلال فترة الدراسة وقد بلغ مقدار التناقص السنوي نحو 0.00065 فدان / نسمة (0.017 قيراط / نسمة) تمثل 0.52 % من متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو 0.124 فدان / نسمة (2.98 قيراط / نسمة) ، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد

٠,٥٧ اى ان ٥٧ % من التغيرفى متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر يرجع الى العوامل التى يشرحها متغيرالزمن ، جدول رقم (٢) . و يعتبر زيادة عدد السكان من أهم العوامل التى تؤثر فى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر حيث ارتفع عدد السكان من ٤٤,٠٢ مليون نسمة عام ١٩٨٣ الى حوالى ٧٨,٥ مليون نسمة عام ٢٠١٠ بزيادة سنوية 1.26 مليون نسمة تعادل حوالى 2.09 % بينما تزايدت المساحة المزروعة من نحو ٥,٨٤ مليون فدان عام ١٩٨٣ الى حوالى 8.80 مليون فدان عام ٢٠١٠ بزيادة سنوية ١١٤ الف فدان تعادل حوالى 1.54 % ، جدول رقم (٥).

جدول رقم (٤): الفاقد النوعى فى الاراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٥)

الفئة	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	التغير	المدى للفئة	مركز الفئة	نسبة الفئات الى الفئة الأولى	نسبة الفاقد النوعى للفئة الاولى	حجم الفاقد النوعى
	الف فدان	الف فدان	الف فدان					الف فدان
الفئة الاولى	3004	978.4	2025.6-	5 - 4.21	4.605	١٠٠		
الفئة الثانية	2626	3257.3	631.3	4.2 - 3.41	3.805	82.6	17.4	109.7
الفئة الثالثة	1252	2122.8	870.8	3.4 - 2.61	3.005	65.3	34.7	302.6
القئة الرابعة	215	815.9	600.9	2.6 - 1.81	2.205	47.9	52.1	313.2
الفئة الخامسة	707	611.1	95.9 -	1.8 - 1	1.4	30.4	69.6	66.7 -
الجملة	7804	7785.5						658.7

المصدر جمعت وحسبت من : معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، قسم بحوث اقتصاديات الاراضي ، التصنيف الاقتصادي للاراضي الزراعية ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (٥) : نتائج معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠١٠)

المتغير	المتوسط	أ^	ب^	قيمة ت	ر٢	معدل النمو السنوى %
عدد السكان (مليون نسمة)	60.2	41.95	1.26	**(73)	0.99	% 2.09
المساحة المزروعة (مليون فدان)	7.42	5.76	0.114	**(22.3)	0.95	% 1.54
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (فدان / نسمة	0.124	0.133	0.00065 -	**(5.9-)	0.57	% 0.52 -

** معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

المصدر : - جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (١) بالملحق.

هـ – تطور تشريعات مواجهة مخالفات التعدى على الاراضى الزراعية فى مصر:

للحد من ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية تم اضافة باب ثالث الى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بخصوص عدم المساس بالرقعة الزراعية والمحافظة على خصوبتها ، وذلك حيث اشارت المادة ١٥٢ من قانون الزراعة الى حظر اقامة ايه مبانى او منشأت فى الارض الزراعية او اتخاذ اى اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبانى عليها واعتبر الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية فى حكم الاراضى الزراعية ، واستثنى من ذلك الحظر الاراضى التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام ، وكذلك الاراضى التى تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى او الحيوانى ، بالاضافة الى الاراضى الواقعة بزمام القرى التى يقيم عليها المالك مسكنا خاص به او مبنى يخدم أرضه وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة . وحددت المادة ١٥٦ من قانون الزراعة عقوبة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية او الشروع فيها بالحبس وبغرامة لاتقل عن عشرة الاف جنيها ولاتزيد عن خمسون الف جنيها . ونظرا لاستمرار ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية خلال الفترة ١٩٨٣ – ١٩٩٥ ، فقد صدر امر نائب الحاكم العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٩٦ م بتشديد عقوبة البناء على الاراضى الزراعية لتشمل ازالة المبانى المخالفة ، الا انه لاعتبارات سياسية فقد صدر امر رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ بالغاء أمر رئيس مجلس الوزراء نائب الحاكم العسكرى الخاص بحظر تبوير وتجريف الاراضى الزراعية واقامة مبانى او منشأت عليها ، وكذلك قرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ٩٨٥ لسنة ٢٠٠٩ الذى اجاز الموافقة على الترخيص بالاحلال والتجديد للمبانى المخالفة لاحكام المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ١١٦

لسنة ١٩٨٣ والحاصلة على احكام قضائية نهائية بالبراءة وكذلك الاراضى التى مضى على الحكم فيها بالادانة مدة ثلاث سنوات من تاريخ الحكم بالادانة .

ثانيا : أسباب التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر:

تتمثل اهم اسباب التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر من وجهة نظر البحث الى كل من زيادة عدد السكان وبالتالى زيادة عدد الأسر، وضعف غرامة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية ، والاستثناءات من حظر البناء على الاراضى الزراعية ، ووجود نسبة كبيرة من الاراضى الزراعية المصرية ضمن الفئات الانتاجية المنخفضة مما يشجع ملاكها على تحويلها الى انشطة غير زراعية ، والسماح بتوصيل المرافق الى المبانى المخالفة على الاراضى الزراعية ، ومحدودية انتشار ظاهرة تأجير المبانى السكنية فى المناطق الريفية ، وفيما يلى عرضا لذلك .

أ- زيادة عدد الأسر الريفية :

من الملاحظ انه نتيجة لزيادة عدد السكان فقد تزايد عدد الأسرالريفية فى مصر من نحو ٥,٥٧٠ مليون أسرة وفقا لتعداد السكان عام ١٩٨٦ الى ٩,٤٤٤ مليون أسرة وفقا لتعداد السكان عام ٢٠٠٦ بزيادة ٣,٨٧٤ مليون أسرة تعادل ٦٩,٦ % مقارنة بتعداد ١٩٨٦ . مما يؤدى الى زيادة التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء لتوفير مساكن لهذه الأسر.

ب – ضعف غرامة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية :

تتراوح غرامة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية مابين ١٠ الاف جنيها كحد ادنى و٥٠ الف جنيها كحد اقصى وهذه الغرامة قد تم تقديرها منذ عام ١٩٨٣ فى الوقت الذى كان فيه ايجار الفدان لمحصول القمح باعتباره اهم المحاصيل الرئيسية حوالى٤٦,٧ جنيها اى ان الحد الادنى لغرامة مخالفة البناء كان يعادل حوالى ٢١٤ مثل القيمة الايجارية لفدان القمح عام ١٩٨٣ فى حين اصبح ايجار الفدان لمحصول القمح نحو ١٥٥٠ جنيها عام ٢٠١٠ وبذلك فان الحد الادنى لغرامة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية لايمثل سوى نحو ٦,٥ مثل القيمة الايجارية لفدان القمح ، مما يشجع راغبى السكن من ابناء الريف فى البناء على الاراضى الزراعية ودفع الغرامة .

ج – الاستثناءات من حظر البناء على الاراضى الزراعية التى يجيزها قانون الزراعة رقم ١١٦ لسنة١٩٨٣ :

يجيز قانون الزراعة رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الترخيص بالبناء كمسكن خاص للحائز لمساحة خمسة فدان فأكثر على مساحة ١٠٠ م كحد ادنى و ٢٥٠ م كحد اقصى على ألا يوجد سكن خاص للمالك وزوجته وأولاده القصر فى دائرة المحافظة . وتشير بيانات الجدول رقم (٦) ان ذلك القانون يسمح بالبناء على مساحة حوالى ٢١ الف فدان كمسكن خاص اذا رغب المالك فى ذلك. بالاضافة الاستثناءات لمشروعات النفع العام ، والمشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى .

جدول رقم (٦) : مساحة الاراضى الزراعية التى يجوز البناء عليها سكن خاص وفقا لقانون الزراعة

الفئات الحيازية	الف حيازة	الحد الادنى المسموح به بالبناء للحيازة (م ٢)	الحد الاقصى المسموح به بالبناء للحيازة (م ٢)	الحد الادنى المسموح به بالبناء لجملة الفئة الحيازية (فدان)	الحد الاقصى المسموح به بالبناء لجملة الفئة الحيازية (فدان)
٥ -	234	100	250	5581	13952
١٠ -	81.6	100	250	1943	4857.1
٢٠ فأكثر	42	100	250	1000	2500
الجملة	358	100	250	8524	21310

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نتائج التعداد الزراعى لعام ٢٠٠٠ م .

د – وجود أكثر من سدس الاراضى الزراعية المصرية ضمن الفئات الانتاجية المنخفضة يشجع ملاكها على تحويلها الى انشطة غير زراعية:

يقع حوالى 1.4 مليون فدان تمثل نحو 18.5 % من الاراضى الزراعية على مستوى الجمهورية ضمن اراضى الفئات الانتاجية الرابعة والخامسة ذات الانتاجية المنخفضة مما يشجع اصحابها على تحويلها الى انشطة غير زراعية ، جدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧) : تصنيف الموارد الارضية الزراعية علي مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)

الفئات	(الف فدان)	% من الجملة
الفئة الانتاجية الاولي	٩٧٨,٤	١٢,٥٦
الفئة الانتاجية الثانية	٣٢٥٧,٣	٤١,٨٤
الفئة الانتاجية الثالثة	٢١٢٢,٨	٢٧,٢٧
الفئة الانتاجية الرابعة	٨١٥,٩	١٠,٤٨
الفئة الانتاجية الخامسة	٦١١,١	٧,٨٥
الجـمـلـــــــــــة	٧٧٨٥,٥	١٠٠

المصدر جمعت وحسبت من : معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، قسم بحوث اقتصاديات الاراضي ، التصنيف الاقتصادي للاراضي الزراعية ، ٢٠٠٨ .

هـ – السماح بتوصيل المرافق الى المبانى المخالفة على الاراضى الزراعية :

أدى السماح بتوصيل المرافق (كهرباء – مياه) للمبانى المخالفة على الاراضى الزراعية لاعتبارات سياسية (انتخابات الرئاسة – الانتخابات التشريعية) الى استمرار ظاهرة التعدى بالبناء على الاراضى الزراعية .

و – محدودية انتشار ظاهرة تأجير المبانى السكنية فى المناطق الريفية :

من الملاحظ وجود العديد من المبانى السكنية غير مشغولة بالسكن فى المناطق الريفية ، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٨)، الى وجود أكثر من مليون مسكن غير مشغول فى المناطق الريفية تمثل أكثر من ١٣ % من اجمالى عدد المساكن فى المناطق الريفية والبالغة 7.6 مليون مسكن ، وتمثل نحو 71.4 % من المساكن الغير مشغولة على مستوى الجمهورية والبالغة نحو 1.4 مليون مسكن غير مشغول عام ٢٠٠٦. حيث يفضل ملاك هذه المبانى غلقها وعدم تأجيرها خوفا من استيلاء المستأجر عليها . بالاضافة الى رغبة الريفيين فى الاقامة فى سكن مستقل مما يدفع راغبى السكن من ابناء الريف فى بالبناء على الاراضى الزراعية .

جدول رقم (٨): توزيع المبانى الريفية وفقا للاستخدامات المختلفة على مستوى الجمهورية تعداد عام ٢٠٠٦

البيان	حضر (بالالف)	% من الاجمالى	% من جملة الجمهورية	ريف (بالالف)	% من الاجمالى	% من جملة الجمهورية	جملة (بالالف)
السكن	2485.8	74.1	٢٨,٩	6121.1	80.1	٧١,١	8607
العمل	١٨٩	5.6	٣٩,٤	290.9	3.8	٦٠,٦	479.9
السكن والعمل	254.2	7.6	٥٨,٣	181.7	2.4	٤١,٧	436
غير مشغول	401.6	12.0	٢٨,٦	1004.9	13.2	٧١,٤	1406.5
أخرى	25.1	0.7	٣٧,٠	42.8	0.6	٦٣,٠	67.9
الاجمالى	3355.8	100.0	٣٠,٥	7641.4	100.0	٦٩,٥	10997.3

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، كتاب الاحصاء السنوى ، ٢٠٠٩ .

وتجدر الاشارة الى ان هناك العديد من الاسباب التى تؤدى الى التعديات على الأراضى الزراعية من وجهة نظر الزراع والتى تتمثل فى التأخر فى إعلان كردون المبانى للقرى وخصوصا القرى القريبة من المدينة وعدم مراعاة تعداد السكان لكل قرية عند وضع الكردونات ، السماح بإرتفاع المبانى فى الريف مرة ونصف عرض الشارع فقط وذلك غير مرضى للريفين

وخاصة فى الشوارع الضيقة مما يشجع الريفين على التعدى على الاراضى الزراعية لتلبية احتياجات الأبناء من المساكن ، عدم تخصيص نسبة لسكان القرى من المساكن التى تقام فى المدن .
كما ان هناك العديد من اسباب التعدى على الاراضى الزراعية من وجهة نظر الجهاز الادارى بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى والتى تتمثل فى تدنى رواتب المسؤلين بالجمعيات الزراعية مما يجعل بعضهم من ذوى النفوس الضعيفة كأداة للتحريض على التعدى على الاراضى الزراعية لأخذ رشاوى من المزارعين ، تعرض العاملين بحماية الاراضى للاحتكاك مع الاهالى حيث يقومون بمواجهة التعديات فى بدايتها بمفردهم دون مساعدة امنية ولا تتدخل الجهات الامنية الا اذا كان هناك حكم قضائى بازالة التعدى ، احيانا تكون الازالة لجزء بسيط من المبنى ثم يقوم المتعدى ببناؤه مرة أخرى مما يشجع على التعدى على الاراضى الزراعية.

ثالثا– الأثار المترتبة على التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى مصر:

يتناول هذا الجزء من البحث الأثار المترتبة على التعدى الكمى فى الاراضى الزراعية فى مصر متضمنا الاثر على صافى الدخل الزراعى ، الاثر على العمالة الزراعية ، الاثر على التكاليف اللازمة لاستصلاح اراضى جديدة لتعويض التعدى الكمى فى الاراضى الزراعية، الاثر على الامن الغذائى فى مصر، وفيما يلى عرضا لذلك :

أ – الاثر على صافى الدخل الزراعى :

يعد انخفاض صافى الدخل الزراعي احد معايير قياس الاثار المترتبة على التعدى الكمى على الاراضى الزراعية ، هذا وقد تم تقدير صافى الدخل الزراعى لمجموعة من الدورات الزراعية البديلة حيث ان الارض لاتزرع عروة واحدة فقط وانما تزرع دورة زراعية وقد تم اختيار مجموعة من الدورات الزراعية الرئيسية فى الزراعة المصرية ، وقد تم تقدير جملة الخسارة فى صافى الدخل الزراعى نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية من خلال ضرب صافى عائد الفدان بالجنيه للدورة الزراعية فى جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها والبالغة نحو ١٣٤ الف فدان ، وقد بلغت جملة الخسارة فى صافى الدخل الزراعى نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية اقصاها فى دورة البصل فى العروة الشتوى يعقبه الطماطم فى العروة الصيفى حيث بلغت 1.76 مليار جنيها كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩)، وقد بلغت ادناها فى دورة القمح فى العروة الشتوى يعقبه الذرة الشامية فى العروة الصيفى حيث بلغت ٦٩٤ مليون جنيها . جدول رقم (٩).

جدول رقم (٩): أثر التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى مصر على صافى الدخل الزراعى كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩)

الدورة الزراعية	صافى عائد الدورة الزراعية (جنيه / فدان)	الخسارة فى صافى الدخل الزراعى* (مليون جنيه)
قمح + ذرة شامية صيفى	٥١٧٧	693.7
قمح + ارز صيفى	٥٦٢٢	753.3
قمح + بطاطس صفى	٩٣٢٧	1249.8
قمح + طماطم صيفى	١٠٢٥٨	1374.6
برسيم مستديم + ذرة شامية صيفى	٧٣٣٨	983.3
برسيم مستديم + ارز صيفى	٧٧٨٣	1042.9
برسيم مستديم + بطاطس صفى	١١٤٨٨	1539.4
برسيم مستديم + طماطم صيفى	١٢٤١٩	1664.1
بصل شتوى + ذرة شامية صيفى	٨٠٦٤	1080.6
بصل شتوى + ارز صيفى	٨٥٠٩	1140.2
بصل شتوى + بطاطس صفى	١٢٢١٤	1636.7
بصل شتوى + طماطم صيفى	١٣١٤٥	1761.4

*حاصل ضرب صافى عائد الدورة الزراعية بالجنيه للفدان فى جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها خلال الفترة (١٩٨٣ – ٣/٣١ /٢٠٠٨) والبالغة نحو ١٣٤ الف فدان .

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، النشرة السنوية للاحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة .

ب – الاثر على العمالة الزراعية :

يؤدى التعدى الكمى على الاراضى الزراعية الى خسارة فرص العمل الزراعية التى كانت تستخدمها هذه الاراضى فى الانتاج الزراعى، وقد تم تقدير جملة الخسارة فى فرص العمل الزراعية نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية من خلال

ضرب احتياجات الفدان من العمالة البشرية للدورة الزراعية فى جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها والبالغة نحو ١٣٤ الف فدان ،وقد بلغت فرص العمل التى فقدت نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية اقصاها فى دورة البصل فى العروة الشتوى يعقبه الطماطم فى العروة الصيفى حيث بلغت نحو ٩٩ الف عامل ، وقد بلغت ادناها فى دورة القمح فى العروة الشتوى يعقبه الذرة الشامية فى العروة الصيفى حيث بلغت نحو ٣٩ الف عامل ، وذلك كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩)، جدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠): اثر التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى مصر على العمالة الزراعية كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩)

الدورة الزراعية	الخسارة فى العمالة الزراعية (الف عامل) *
قمح + ذرة شامية صيفى	39.1
قمح + ارز صيفى	49.0
قمح + بطاطس صفى	39.9
قمح + طماطم صيفى	85.9
برسيم مستديم + ذرة شامية صيفى	47.7
برسيم مستديم + ارز صيفى	57.6
برسيم مستديم + بطاطس صفى	48.5
برسيم مستديم + طماطم صيفى	94.5
بصل شتوى + ذرة شامية صيفى	52.4
بصل شتوى + ارز صيفى	62.3
بصل شتوى + بطاطس صفى	53.3
بصل شتوى + طماطم صيفى	99.2

* حسبت على اساس ان جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها خلال الفترة (١٩٨٣ – ٣/٣١ /٢٠٠٨) قدبلغت نحو ١٣٤ الف فدان ، وان احتياجات الفدان من العمل البشرى هو ٤٣ يوم لمحصول القمح ، ٦٣ يوم لمحصول البرسيم المستديم ، ٧٤ يوم لمحصول البصل الشتوى ، ٤٨ يوم لمحصول الذرة الشامية الصيفى ، ٧١ يوم لمحصول الارز الصيفى ، ٥٠ يوم لمحصول البطاطس الصيفى ، ١٥٧ يوم لمحصول الطاطم الصيفى ، وان عدد ايام العمل فى السنة ٣١٢ يوم عمل حيث ان السنة ٥٢ اسبوع و٦ ايام عمل فى الاسبوع .

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، بيانات غير منشورة .

ج – الاثر على التكاليف اللازمة لاستصلاح اراضى جديدة لتعويض التعدى الكمى على الاراضى الزراعية :

يعد التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية أحد المحاور لتعويض التعدى على الاراضى الزراعية داخل الوادى لتحقيق الامن الغذائى المصرى ، وتشير استراتجية التنمية الزراعية حتى ٢٠٣٠ الى انه يمكن التوسع في استصلاح مساحات جديدة من الأراضي الزراعية تقدر بنحو ١,٢٥٠مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ , تزداد لتصل إلى نحو ٣,١٠ مليون فدان حتى عام ٢٠٣٠. وذلك فى فى ضوء الموارد المائية الحالية ومشروعات تطوير الرى . وتبلغ التكاليف اللازمة لاستصلاح اراضى زراعية جديدة لتعويض الفاقد الكمى فى الاراضى الزراعية القديمة والبالغة حوالى ١٣٤ الف فدان خلال الفترة (١٩٨٣ – ٣١ /٣/ ٢٠٠٨) بنحو ٣٣٥ مليون جنيها ، حيث تقدر تكلفة استصلاح الفدان فى الاراضى الجديدة بنحو ٢٥ الف جنيها ، بالاضافة الى ان انتاجية الفدان فى الاراضى المستصلحة حديثة الاستزراع لا تمثل سوى نحو ٧٩ % لمحصول القمح ، ٧٧ % لمحصول الشعير ، ونحو ٧٠ % لمحصول الفول البلدى ، ٣٤ % لمحصول البرسيم الحجازى ، ٢٩ % لمحصول الذرة الشامية وذلك مقارنة بالانتاجية الفدانية فى الاراضى الزراعية داخل الوادى اى انه لتعويض انتاج فدان من الاراضى القديمة يلزم اضافة اكثر من فدان من الاراضى المستصلحة . جدول رقم (١١) . مما يؤثربالسالب على الامن الغذائى فى مصر .

جدول رقم (١١): انتاجية الفدان من المحاصيل الرئيسية بالاراضى المستصلحة حديثة الاستزراع عام ٢٠٠٩

المحصول	داخل الوادى (طن /فدان)	الاراضى المستصلحة حديثة الاستزراع (طن / فدان)	نسبة الانتاجية الفدانية بالاراضى المستصلحة حديثة الاستزراع الى الانتاجية بالاراضى داخل الوادى
القمح	2.78	2.2	% 79.1
الشعير	1.63	1.25	% 76.7
الفول البلدى	1.46	1.02	% 69.9
البرسيم الحجازى	48	16.3	% 34
الذرة شامية الصيفى	3.44	١	% 29

المصدر : جمعت وحسبت من :

١ – وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، النشرة السنوية للاحصاءات الزراعية ، ٢٠٠٩ .

٢ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى ، ابريل ٢٠١٠ .

د - الاثر على الامن الغذائى فى مصر :

يتحقق الأمن الغذائي لبلد ما حينما يصبح لدى جميع الأفراد في جميع الأوقات القدرة للحصول على الغذاء الكافي والآمن بكامل عناصره الغذائية للوفاء باحتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية ، و يتضح من ذلك أن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم مركب له أبعاد متعددة ويرتبط بتوافر أربعة شروط وهى الاتاحة سواء من المصادر المحلية أو الخارجية (والتي تعتمد على مدى توافر النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية كما يشمل أيضًا المساعدات الغذائية) ، والاستقرار بمعنى ضرورة وجود مخزونات غذائية لتوفر الغذاء في جميع الأوقات خاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية وفي مقدمتها الحبوب الغذائية لتجنب الصدمات المفاجئة (مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية او الثورات ..الخ) أو الأحداث الدورية (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي) ، والحصول على الغذاء والذى يرتبط بحصول جميع الأفراد على كمية من الغذاء الملائم لوجبه متكاملة ، والغذاء الامن والذى يقصد به جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين واعداد الغذاء اللازمة لضمان ان يكون الغذاء امنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الادمى .

ويقدر حجم الانتاج الذى يفقد سنويا من المحاصيل الزراعية نتيجة التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى حالة زراعة القمح فى العروة الشتوى يعقبه ذرة شامية فى العروة الصيفى بحوالى ٣٧٢ الف طن من محصول القمح ، ٤٦١ الف طن من محصول الذرة الشامية (على اساس ان جملة التعدى الكمى على الاراضى الزراعية حوالى ١٣٤ الف فدان وانتاجية الفدان نحو ٢,٧٨ طن لمحصول القمح و ٣,٤٤ طن لمحصول الذرة الشامية كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩) ، مما أثر على مساهمة الانتاج المحلى فى الامن الغذائى فى مصر، حيث تشير بيانات الجدول رقم (١٢) الى ان نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الاستراتجية عام ٢٠٠٧ قد بلغت نحو ٥٤,٤ % لمحصول القمح ، ٥٣,٢ % لمحصول الذرة الشامية ، ٥٢,١ % لمحصول الفول البلدى ، ٧٦,٩ % من المحاصيل السكرية . و من المستهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتى عام ٢٠٣٠ الى ٨٠,٨ % لمحصول القمح ، ٩١,٩ % لمحصول الذرة الشامية ، ٩٠,٦ % لمحصول الفول البلدى ، ٩٣,٣ % لمحصول السكرية. الامر الذى يواجه صعوبة فى تحقيقه مالم يتم الحد من استمرار ظاهرة التعدى الكمى والتدهور النوعى فى الاراضى الزراعية .

وبالنظر الى الظروف التى تمر بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ نجد أن أهم شروط تحقيق الأمن الغذائى فى الوقت الراهن هو اتاحة الغذاء وعلى ان يتم توفير الشطر الاكبر من سلع الغذاء الرئيسية من المصادر المحلية حيث ان الاعتماد على المصادر الخارجية يتطلب توفير النقد الاجنبى اللازم لسداد قيمة الواردات الغذائية الامر الذى يواجه صعوبة فى توفيره فى الوقت الراهن لانخفاض مصادر الحصول عليه (السياحة – الصادرات – قناة السويس – تحويلات العاملين بالخارج) . وتجدر الاشارة الى أن الاحتياطى من النقد الاجنبى لدى البنك المركزى المصرى قد انخفض من نحو ٣٦ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ الى نحو ٢٤ مليار دولار فى نهاية سبتمبر ٢٠١١ بانخفاض بلغ نحو ١٢ مليار دولار. وعلى ذلك فلن يتم تحقيق هدف زيادة الاعتماد على الذات فى توفير السلع الغذائية الرئيسية الا من خلال الحد من التعدى الكمى والتدهورالنوعى فى الاراضى الزراعية ، واستصلاح الاراضى الجديدة ، وتطوير الانتاجية الفدانية .

جدول رقم (١٢) : الوضع الراهن والمستهدف لنسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية الاستراتجية في مصر حتى عام ٢٠٣٠

(%)

السلعة	٢٠٠٧	٢٠١٧	٢٠٣٠
القمح	٥٤,٤	٧٣,٩	٨٠,٨
الذرة الشامية	٥٣,٢	٧٨,٣	٩١,٩
فول بلدي	٥٢,١	٦٩,٦	٩٠,٦
السكر	٧٦,٩	٨١,٩	٩٣,٣
البطاطس	١٨٠,٤	١٧٧,٩	١٨٤,٩
الطماطم	١٠٣,٥	١٢٦,١	١٧٢,٠
الموالح	١٣٤,٥	١٥٤,٥	١٧٦,٩
العنب	١٢٨,٥	١٤٤,٩	١٦٥,١
الألبان	٩٠,٦	٩٨,٢	١٠٠
لحوم حمراء	٦٦,٩	٧٧,٣	٩٣,٤
لحوم بيضاء	١٠٠,٤	١٠٠	١٠٠
البيض	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠.

رابعا : دور الظهير الصحراوى فى الحد من ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى:

فى اطار الحد من ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء وذلك بالتوسع العمرانى فى اطراف المحافظات و زيادة مساحات الاراضى المستصلحة لزيادة الاعتماد على الذات فى تحقيق الامن الغذائى ، فقد استهدفت الحكومة إنشاء ٤٠٠ قرية جديدة فى الظهير الصحراوى خلال الفترة (2006 – ٢٠١١) منها ٢٦٢ قرية جديدة تعتمد على النشاط الزراعى و١٣٨ قرية جديدة تعتمد على الأنشطة الخدمية والتعدين والتصنيع الزراعى جدول رقم (١٣) ، وتتراوح المسافة بين القرى القديمة وقرى الظهير الصحراوى من ٢ – ٥ كم ، وتتكون كل قرية من ٥٠ – ١٠٠ بيت ريفى والبيت عبارة عن دور واحد على مساحة ٢٠٠ م٢ منها ٧٥ م٢ للسكن ويقام على المساحة المتبقية حظائر للثروة الداجنة والثرة الحيوانية. الا انه قد لوحظ ان ما تم تنفيذه من قرى الظهير الصحراوى حتى عام ٢٠١٠ هو ٣٦ قرية تمثل نحو ٩ % فقط من اجمالى عدد القرى المستهدف انشائها فى الظهير الصحراوى .

جدول رقم (١٣): خطة الدولة فى مجال انشاء قرى الظهير الصحراوى على مستوى الجمهوريةخلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١١)

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	الجملة
قرى تعتمد على النشاط الزراعى	٣٥						٢٦٢
						٢٢٧	
قرى تعتمد على انشطة خدمية (تصنيع زراعى – خدمى)	١٥						١٣٨
		٢٢					
			٢٥				
			٣٤				
				٤٢			

المصدر : وزارة الاسكان والمرافق والمرافق والتنمية العمرانية ، ادارة التعمير ، بيانات غير منشورة .

وبدراسة التوزيع الجغرافى لقرى الظهير الصحراوى التى تم انجازها حتى عام ٢٠١٠ لوحظ انها تتركز فى محافظات الوجه القبلى فقط ، وتحتل محافظة سوهاج المرتبة الاولى حيث بلغ عدد قرى الظهير الصحراوى التى تم انشائها بها ٧ قرى تمثل نحو ١٩,٤ % من اجمالى قرى الظهير الصحراوى التى تم انشائها على مستوى الجمهورية والبالغة ٣٦ قرية ، وتحتل محافظة الفيوم المرتبة الاخيرة بعدد ٢ قرية تمثل ٥,٦ % من اجمالى قرى الظهير الصحاروى التى تم انشائها على مستوى الجمهورية . جدول رقم (١٤) . ومن الملاحظ عدم انشاء قرى فى الظهير الصحراوى بمحافظات الوجه البحرى

والتى يتركز بها مساحات التعدي على الاراضى الزراعية فى مصر على الرغم من وجود ظهير صحراوى بها مما سيؤدى الى استمرار التعدى بالبناء على الاراضى الزراعية فى محافظات الوجه البحرى مما سيؤثر بالسالب على الامن الغذائى المصرى .

جدول رقم (١٤) : التوزيع الجغرافى لقرى الظهير الصحراوى التى تم انجازها على مستوى محافظات الجمهورية حتى عام ٢٠١٠

المحافظة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	الجملة	% من الاجمالى
الفيوم	٢	٠	٢	**5.6**
بنى سويف	٢	٢	٤	11.1
المنيا	٢	٤	٦	16.7
اسيوط	٢	٢	٤	11.1
سوهاج	٣	٤	٧	19.4
قنا	٢	٣	٥	13.9
اسوان	٢	٢	٤	11.1
الاقصر	٠	٤	٤	11.1
الاجمالى	١٥	٢١	٣٦	100.0

المصدر : وزارة التنمية المحلية ، الادارة العامة للادارة المحلية ، موقع الوزارة على شبكة الانترنت .

ويتطلب نجاح قرى الظهير الصحراوى فى الحد من التعديات على الاراضى الزراعية وتحقيق الامن الغذائى فى مصر مايلى :

– ان توفر الحكومة البنية الاساسية والخدمات العامة (مواصلات – أسواق – مخابز - مدارس – دور عبادة – عيادات صحية وبيطرية – امن – بريد – اماكن للترفيه – الخ) بقرى الظهير الصحراوى قبل الشروع فى نقل المستوطنين اليها دعما لاستقرارهم بالارض وحتى يمكن توفير العمالة اللازمة لاجراء العمليات الزراعية المختلفة بالاراضى المستصلحة فى قرى الظهير الصحراوى .

– الاهتمام بالتصنيع الزراعى فى قرى الظهير الصحراوى للمساهمة فى الحد من الفاقد التسويقى من ناحية وتعظيم القيمة المضافة لانتاج الزراعى من ناحية أخرى .

– تشجيع اقامة جمعيات تعاونية زراعية لتقوم بدور فعال فى توفير مستلزمات الانتاج الزراعى بالأجل وتسويق المحاصيل الزراعية للاعضاء بقرى الظهير الصحراوى .

– انشاء خط ائتمان بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لتوفير التمويل الذى يتناسب مع احتياجات المشروعات الانتاجية والتسويقية والخدمية بقرى الظهير الصحراوى .

– الدقة فى اختيار المنتفعين بقرى الظهير الصحراوى .

– تحديد حجم المزارع الجديدة فى قرى الظهير الصحراوى وفقا للكفاءة الانتاجية للاراضى الزراعية من ناحية ومقدرة المنتفع الحالية والمرتقبة على استثمارها من ناحية أخرى .

وفى ضوء النتائج التى توصل اليها البحث فانه يوصى بمايلى :

- زيادة الحد الادنى لغرامات مخالفة البناء على الاراضى الزراعية لتصل الى ٢٠٠ ضعف القيمة الايجارية لفدان القمح كما كانت عام ١٩٨٣ لتكون رادعة واكثر فعالية فى الحد من التعدى على الاراضى الزراعية .
- عدم السماح بتوصيل المرافق للمبانى التى تم اقامتها بالتعدى على الاراضى الزراعية .
- فى حالة استمرار السماح بالبناء على الاراضى الزراعية للمنفعة العامة وللمشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى فانه يجب أن تقام هذه المشروعات على الاراضى الزراعية التى تقع فى الفئات الانتاجية (الرابعة والخامسة) المنخفضة .
- ضرورة العمل على التوسع الرأسى فى المبانى بالمناطق الريفية حيث أنه لايسمح حاليا بالبناء لأدوار مرتفعة مما يضطر المزارعين الى التعدى على الاراضى الزراعية المجاورة .
- عدم التصريح بالإحلال والتجديد للمبانى التى تم إقامتها بالمخالفة على الأراضى الزاعية .

- اعادة النظر فى سياسة التوطين فى القرى المزمع انشائها بالظهير الصحراوى بحيث تصبح مجتمعات جاذبة بما يساعد على اعادة توزيع الخريطة السكانية .
- الاستمرار فى مشروعات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية للحد من الفاقد النوعى فى الاراضى الزراعية وتحقيق درجة أعلى فى الاعتماد على الانتاج المحلى لتحقيق الامن الغذائى فى مصر .
- التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية فى ضوء الموارد المائية الحالية ومشروعات تطوير الرى ، حيث يعد أحد المحاور لتعويض الفاقد فى الاراضى الزراعية داخل الوادى وتحقيق الامن الغذائى فى مصر .
- البدء فى انشاء قرى الظهير الصحراوى بمحافظات الوجه البحرى والتى يتركز بها مساحات التعدي بالبناء على الاراضى الزراعية فى مصر كما هو الحال بمحافظات الوجه القبلى للحد من التعدى بالبناء على الاراضى الزراعية والمساهمة فى تحقيق الامن الغذائى فى مصر .
- تشجيع ونشر ثقافة استئجار المبانى السكنية فى المناطق الريفية حتى يقوم ملاك المبانى السكنية غير المستغلة بتأجيرها وتوفير المساكن فى المناطق الريفية للحد من التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء .

الملخص

تتمثل مشكلة البحث فى استمرار ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء على الرغم من وجود التشريعات الزراعية التى تجرم ذلك مما أدى الى التناقص المستمر لمتوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر، بالاضافة الى استمرار تدهورانتاجية الاراضى الزراعية ، مما سيؤثرعلى معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية لتحقيق الامن الغذائى فى مصر ، بالاضافة الى الاثرعلى صافى الدخل الزراعى ، وتفاقم مشكلة البطالة فى المناطق الريفية ، إذا استمر الحال على ذلك .

واستهدف البحث تقييم اثر التعد ى على الأراضى الزراعية على الامن الغذائى فى مصر ، واقتراح الاساليب التى من شأنها الحد من التعد ى على الأراضى الزراعية فى مصر لزيادة الانتاج الزراعى على المستوى القومى ، ومن ثم رفع معدلات الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية وتخفيض العجز فى الميزان التجارى الزراعى ، والحد من تفاقم مشكلة البطالة بين الريفيين . واستخدم البحث اسلوب التحليل الوصفى لتحقيق هدف البحث .

وأوضحت النتائج ان جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها بالبناء خلال الفترة (١٩٨٣ – ٣١ /٢٠٠٨) قد بلغت حوالى ١٣٤ الف فدان منها نحو١٨,٩ الف فدان تمثل ١٤,١ % مشروعات النفع العام ، وحوالى ٢٧,٧ الف فدان تمثل ٢٠,٧ % مساكن خاصة ومشروعات انتاج حيوانى ، فى حين بلغت مساحة الاراضى الزراعية التى تم البناء عليها بالمخالفة حوالى ٨٧,٥ الف فدان تمثل ٦٥,٢ % . كما بلغت جملة الفاقد النوعى فى الاراضى الزراعية نتيجة تدهور انتاجيتها نحو ٦٥٨,٧ الف فدان .

كما أوضحت نتائج البحث ان اهم اسباب التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر تتمثل فى كل من زيادة عدد الأسر الريفية ، وضعف غرامة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية ، والاستثناءات من حظر البناء على الاراضى الزراعية ، ووجود نسبة كبيرة من الاراضى الزراعية المصرية ضمن الفئات الانتاجية المنخفضة مما يشجع ملاكها على تحويلها الى انشطة غير زراعية ، والسماح بتوصيل المرافق الى المبانى المخالفة على الاراضى الزراعية ، ومحدودية انتشار ظاهرة تأجير المبانى السكنية فى المناطق الريفية .

وأوضحت النتائج ان اهم الأثار المترتبة على التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى مصر قد تمثلت فى خسارة صافى الدخل الزراعى حوالى ١٧,٦ مليار جنيها كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩) فى الدورة الزراعية البصل فى العروة الشتوى يعقبه الطماطم فى العروة الصيفى ، بالاضافة الى نحو ٣٣٥ مليون جنيها تكاليف استصلاح اراضى زراعية جديدة لتعويض التعدى الكمى على الاراضى الزراعية القديمة بالاضافة الى ان انتاجية الفدان فى الاراضى المستصلحة حديثة الاستزراع لا تمثل سوى نحو ٧٩ % لمحصول القمح ، ٧٧ % لمحصول الشعير ، ونحو ٧٠ % لمحصول الفول البلدى ، ٣٤ % لمحصول البرسيم الحجازى ، ٢٩ % لمحصول الذرة الشامية وذلك مقارنة بالانتاجية الفدانية فى الاراضى الزراعية داخل الوادى. مما يؤثربالسالب على الامن الغذائى المصرى . بالاضافة الى خسارة فى الانتاج من المحاصيل الزراعية بلغت حوالى ٣٦٢ الف طن من محصول القمح ، ٤٦١ الف طن من محصول الذرة الشامية وذلك فى حالة زراعة القمح فى العروة الشتوى يعقبه ذرة شامية فى العروة الصيفى مما أثر على مساهمة الانتاج المحلى فى الأمن الغذائى المصرى حيث أن نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الاستراتيجية عام ٢٠٠٧ قد بلغت نحو ٥٤,٤ % لمحصول القمح ، ٥٣,٢ % لمحصول الذرة الشامية ، ٥٢,١ % لمحصول الفول البلدى ، ٧٦,٩ % من المحاصيل السكرية .

كما اوضحت النتائج أن الحكومة قد استهدفت إنشاء ٤٠٠ قرية جديدة فى الظهير الصحراوى خلال الفترة (2006 – ٢٠١١) للحد من ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء وذلك بالتوسع العمرانى فى اطراف المحافظات و زيادة

مساحات الاراضى المستصلحة لتحقيق درجة اعلى من الاعتماد على الذات فى تحقيق الامن الغذائى فى مصر ، الا انه قد لوحظ ان ما تم تنفيذه من قرى الظهير الصحراوى حتى عام ٢٠١٠ هو ٣٦ قرية فقط تمثل حوالى ٩ % من اجمالى عدد القرى المستهدف انشائها فى الظهير الصحراوى .

وقد أوصى البحث بزيادة الحد الادنى لغرامات البناء على الاراضى الزراعية لتصل الى ٢٠٠ ضعف القيمة الايجارية لفدان القمح كما كانت عام ١٩٨٣ لتكون رادعة واكثر فعالية فى الحد من التعدى على الاراضى الزراعية ، عدم السماح بتوصيل المرافق للمبانى التى تم اقامتها بالتعدى على الاراضى الزراعية ، و التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية فى ضوء الموارد المائية الحالية ومشروعات تطوير الرى ، والاستمرار فى مشروعات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية للحد من التدهور النوعى فى الاراضى الزراعية وتحقيق درجة اعلى فى الاعتماد على الانتاج المحلى لتحقيق الامن الغذائى فى مصر .

الملاحق

جدول رقم (١) : تطور متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٨٣– ٢٠١٠)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	المساحة المزروعة (مليون فدان)	نصيب الفرد من المساحة المزروعة	
			(فدان / نسمة)	(قيراط / نسمة)
١٩٨٣	٤٤,٠٢	٥,٨٤	٠,١٣٣	3.18
١٩٨٤	٤٥,٢٤	٥,٨٣	٠,١٢٩	3.09
١٩٨٥	٤٦,٥٥	٥,٩٨	٠,١٢٨	3.08
١٩٨٦	٤٧,٧٥	٦,٠١	٠,١٢٦	3.02
١٩٨٧	٤٨,٨٢	٥,٩٣	٠,١٢١	2.92
١٩٨٨	٤٩,٨٣	٦,١٩	٠,١٢٤	2.98
١٩٨٩	٥٠,٨٦	٦,٢٧	٠,١٢٣	2.96
١٩٩٠	٥١,٩١	٦,٩٢	٠,١٣٣	3.20
١٩٩١	52.99	٧,٠٢	٠,١٣٢	3.18
١٩٩٢	54.08	٧,١٢	٠,١٣٢	3.16
١٩٩٣	55.20	٧,١٨	٠,١٣٠	3.12
١٩٩٤	56.34	٧,١٨	٠,١٢٧	3.06
١٩٩٥	57.51	٧,٨٢	٠,١٣٦	3.26
١٩٩٦	58.74	٧,٥٦	٠,١٢٧	3.09
١٩٩٧	60.08	٧,٧٢	٠,١٣٠	3.08
١٩٩٨	61.34	٧,٧٦	٠,١٢٨	3.04
١٩٩٩	62.64	٧,٨٥	٠,١٢٧	3.01
٢٠٠٠	63.98	٧,٨٣	٠,١٢٤	2.94
٢٠٠١	65.30	٧,٩٤	٠,١٢٠	2.92
٢٠٠٢	66.63	٨,١٥	٠,١٢١	2.94
٢٠٠٣	67.97	٨,١١	٠,١١٨	2.86
٢٠٠٤	69.30	٨,٢٨	٠,١١٨	2.87
٢٠٠٥	70.65	٨,٣٨	٠,١١٧	2.85
٢٠٠٦	72.01	8.41	0.117	2.80
٢٠٠٧	74.46	8.42	٠,١١٣	2.71
٢٠٠٨	75.84	8.43	٠,١١١	2.67
٢٠٠٩	77.19	8.78	٠,١١٤	2.73
٢٠١٠	78.50	8.80	٠,١١٢	2.69

المصدر:جمعت وحسبت من :

١ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد متفرقة .

٢ - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد متفرقة.

المراجع

١) محمود صادق العضيمى ، الموارد الارضية ، دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
٢) مجلس الشورى ، الفاقد فى الاقتصاد المصرى واثره على معدلات التنمية الاقتصادية فى مصر ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٠ .
٣) اسما عمر البلاسى ، بعض مشاكل استغلال الموارد الارضية الزراعية واثرها على التنمية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثانى ، العدد الاول ، مارس ١٩٩٢ .
٤) محمد مدحت مصطفى ، اقتصاديات الاراضى الزراعية (الاسس والنظريات والتطبيق) ، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية ، ١٩٩٨ .
٥) ابراهيم عبدالمطلب أحمد غانم ، دراسة اقتصادية للمشكلة السكانية الارضية فى مصر (حالة دراسية للحد من المشكلة بمحافظة المنوفية) ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الحادى عشر ، العدد الاول ، مارس ٢٠٠١ .
٦) على عبدالرحمن على ، دراسة تحليلية لأهم المحددات المؤثرة على التنمية الزراعية المستدامة ، ندوة الاقتصاد المصرى وتحديات التنمية الزراعية المتواصلة ، المؤتمر السابع والعشرون للاحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاته ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، ابريل ٢٠٠٢ .
٧) نسرين عبد العزيز ،على إبراهيم محمد ، دورالسياسة الزراعية في الحفاظ على الاراضى الزراعية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد السابع عشر، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٧ .
٨) معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، قسم بحوث اقتصاديات الاراضي ، التصنيف الاقتصادي للاراضي الزراعية ، ٢٠٠٨ .
٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوى، 2009.
١٠) الهيئة العامة للاستعلامات ، كتاب الاحصاء السنوى ، ٢٠٠٩ .
١١) الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، قطاع البحوث والدراسات والتخطيط العمرانى ، تأكل الاراضى الزراعية من منظور التخطيط العمرانى فى مصر ، يناير ٢٠٠٧ .
١٢) الوقائع المصرية ، العدد ١٦٨ ، ٢٠ يوليو ٢٠٠٩ .
١٣) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، مجلس بحوث الزراعة والتنمية ، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، ٢٠٠٩ .
١٤) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، التشريعات الزراعية ، موقع الوزارة على شبكة الانترنت .
١٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر ٢٠١٠ ، لمحة احصائية ، العدد الثانى ، يونيو ٢٠١٠ .
١٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى ، ابريل ٢٠١٠ .
١٧) وزارة التنمية المحلية ، الادارة العامة للادارة المحلية ، موقع الوزارة على شبكة الانترنت .
١٨) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية لحماية الأراضي ، إدارة الإحصاء .
١٩) محمد عبدالنبى دسوقى (دكتور) ، أسباب التعدى على الأراضى الزراعية أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ (دراسة حالة بمحافظة القليوبية) ، ندوة تداعيات الوضع الراهن على القطاع الزراعى المصرى وسبل المواجهة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، الاربعاء ١٦ /٢ /٢٠١١ .

Farmland infringement and its impact on food security in Egypt

Ali Abd El-Mohsen Ali

Agricultural Economics Research Institute - Agricultural Research Center

Summary

Farmland infringement for the purpose of construction has become a serious problem in Egypt that negatively affects the average per capita of arable land and soil fertility in Egypt. On the other hand, this situation negatively affects Egypt's self-sufficiency rates of agricultural commodities, agricultural income, and employment in rural areas. However, farmland infringement is completely forbidden by the Egyptian agricultural legislation.

In this regard, the current study aims at assessing the impact of farmland infringement on food security in Egypt, besides recommend schemes that would reduce farmland infringement, increase the Egyptian agricultural production, raise Egypt's self-sufficiency rates of agricultural

commodities, and reduce the deficit in agricultural trade balance, and reduce the problem of unemployment in rural areas. Moreover, the current study used descriptive analysis to achieve its goals.

The main results of this study showed that the total area of agricultural land that had been infringed by the construction during the period (1983-31/3/2008) reached about 134.0 thousand feddans, out of which about 18.4 thousand feddans (representing 13.7%) are used for public projects, and about 27.7 thousand feddans (representing 20.7%) are used for private houses and projects for livestock production. However, the total area of agricultural land that had been infringed by the construction in violation reached about 87.5 thousand feddans, representing 65.2%. Moreover, the total qualitative loss of farmland due to productivity deterioration reached about 658.7 thousand feddans.

Besides, the results showed that the most important reasons behind farmland infringement by construction in Egypt are the increasing number of rural households, the poor fine on violation for construction on farmlands, the exceptions to prohibit construction on farmlands, the large proportion of low productivity agricultural land which encourages their owners to turn them into non-agricultural activities, allowing facilities to connect the buildings illegally constructed on farmlands, and the limited residential rental buildings in rural areas. On the other hand, the results indicated the loss of agricultural income as the most important impacts of farmland quantitative infringement in Egypt, reaching an annual average of about L.E. 17.6 billion for the period (2007-2009) in a crop rotation of winter onion followed by summer tomato. Moreover, the costs of reclaiming new lands to compensate for quantitative farmland infringement reaching about L.E. 335 million is another important effect of farmland quantitative infringement in Egypt.

Besides, the yields of wheat, barley, faba bean, alfalfa, and maize in new reclaimed land are lower than those in the Nile Valley reaching only about 79%, 77%, 70%, 34% and 29% of the yields of these crops in the Nile Valley, respectively. This in turn, negatively affects food security in Egypt. Furthermore, the loss of agricultural production reaching about 362 and 461 thousand tonnes of wheat and maize, respectively in a crop rotation of wheat in winter followed by maize in summer which affected the contribution of domestic production in food security, where the self-sufficiency rate of strategic food commodities in 2007 reached about 54.4%, 53.2%, 52.1% and 76.9% for wheat, maize, faba bean and sugar crops, respectively.

However, the results showed that the Government of Egypt targets the establishment of 400 new villages in the hinterland desert during the period (2006-2011) to reduce the farmland infringement for the purpose of construction through the urbanization in the borders of the governorates and increase the reclaimed land to achieve higher degree of self-reliance in achieving security Food in Egypt. However, the study showed that only 36 villages were established until the year 2010, representing about 9% of the 400 targeted villages.

Finally, the study recommends strengthening the Egyptian agricultural legislation regarding the violation for construction on farmlands by increasing the minimum fine on this kind of violation to reach 200 times the rental value of one feddan cultivated by wheat as it was in the year 1983 thus, prohibit facilities to connect the buildings illegally constructed on farmlands, the expansion of land reclamation in the light of current available water resources, executing land conservation projects, and achieving a higher degree of reliance on domestic production to achieve food security in Egypt.